الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع إلى 74,6 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 86 سنتا ليبلغ 74,66 دولارا بزيادة 1,15٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية تداولات أمس بسبب المخاوف من أن تحجب العقوبات الأميركية على إيران كمية كبيرة من الخام عن الأسواق العالمية وذلك وسط ارتفاع الطلب. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 1,59 دولار ليصل الى مستوى 79,44 دولارا، كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي 70 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 74,15 دولارا.

«الأنباء» تنشر مقترحات قدمتها شركات استثمارية كبرى لإنهاء الأزمة وتشجيع جذب المستثمرين

تفويضات شراء الأسهم.. أزمة جديدة تعرقل الاستثمار الأجنبي

محمود فاروق

تنشر «الأنباء» مقترحات بعض الشركات الاستثمارية الكبرى التي تعمل في إدارة المحافظ الاستثمارية المحلية والأجنبية لإنهاء أزمة التفويضات التي يتوجب الحصول عليها من قبل العميل الأجنبي للقيام بعمليات لشراء وبيع الأسهم، حيث سترسلها إلى البورصة خلال الأيام المقبلة.

وعبرت الشركات الاستثمارية التي لديها محافظ أجنبية كبرى في السوق في خطابها عن استيائها من تعرضها إلى تضييق من الجهات المعنية بشأن التفويضات التي لديها، حيث أوضحت أن لديها توكيلات عامة لعملائها الأجانب أصبحت فجأة دون جدوى في المعاملات الرسمية لدى الجهات المختصة ببيع وشراء الأسهم.

ومن المتعارف عليه في كل أسواق المال أن التوكيلات العامة تغطي جميع المعاملات المالية بكل أنواعها ومتطلباتها فنيا وقانونيا، في حين تطلب منه الجهات المعنية إصدار تفويض خاص لعمليات البيع والشراء وهو أمر غير متعارف عليه خاصة في ظل وجود التفويض العام الشامل الذي حصلت عليه الشركة المديرة لحسابات العملاء كتفويض عام مسبق لها.

مقترحات شركات الاستثمار

ووضعت مجموعة من الشركات الاستثمارية الكبرى في السوق 6 آليات ضمن مقترحها من شأنها ان تنهي ملف تفويضات الأجانب في السوق وتجذب المستثمرين الأجانب وتزيد من سيولته وهي:

1 عدم اشتراط وجود التفويض المعتمد من قبل وكالة المقاصة وذلك في حالة وجود توكيل رسمي يخول الوكيل التداول في الأسهم نيابة عن الموكل لأن التوكيل الرسمي هو مستند رسمي، على اعتبار أن توقيع العميل للتفويض أمام الشخص المرخص له يثبت صدوره التفويض عن العميل، وأن اعتماد التفويض من قبل المقاصة يؤكد استيفاءه لكل المتطلبات والشروط الخاصة بالتفويض.

2 إلغاء اشتراط وجود توكيل رسمي خاص بالإضافة إلى التفويض المعتمد من وكالة المقاصة بحيث يكتفي بوجود أي منهما.

3 عدم تحديد مدة محددة للتفويض، وان يترك هذا الأمر إلى تقدير العميل المطلق وفقا للأحكام التي تنظم الوكالة، بحيث يكون التفويض لمدة غير محددة ويبقى ساري المفعول على أن يتم إنهاؤه أو انتهاء المدة التي يحددها المفوض أو حتى وفاة المفوض. فتحديد مدة للتفويض لا تتجاوز 12 شهرا وتجديده عند انتهائه ليس عمليا خاصة للعملاء الأجانب خارج الكويت ولا يستطيعون لعدة أسباب الحضور أمام الشخص المرخص له في الكويت أو أمام سفارة الكويت في البلد الذي يقيمون فيه لتجديد التفويض بشكل سنوي.

4 تغيير آلية التفويضات الأجنبية، حيث يتم تقديم طلب التفويض مباشرة من شركة الاستثمار إلى شركة المقاصة دون الحاجة إلى تقديمها من خلال شركة وساطة مالية مسجلة بالبورصة كون أن لشركات الاستثمار مطلق الحرية بالتداول من خلال أكثر من شركة وساطة في آن واحد.

5 إلغاء شرط الحد الأقصى لعدد المفوضين بالتداول فيما يتعلق بالشركات كون أن هناك العديد من الشركات التي يقتضي حجم أعمالها وهيكلها أن يتم إصدار تفويضات تداول لعدد من موظفيها يفوق العدد المحدد في الملحق رقم 11 في شأن التفويضات.

6 مراعاة الحالات الإنسانية خصوصا فيما يتعلق بالتفويضات لأقرباء الدرجة الأولى والثانية الصادرة في الأب والأم لأحد الأبناء، أو الأخوة أو أقرباء الدرجة الثانية غير المقيمين بالكويت بحيث يتم السماح بأن يصدر للمفوض إليه أكثر من تفويض في الوقت نفسه في تلك الحالات مع مراعاة الاشتراطات القانونية التي تحكم هذا الأمر.

سرعة المعالجة مطلوبة

وطالبت الشركات في خطابها المرسل إلى البورصة ضرورة معالجة ملف التفويضات عبر إصدار تعليمات واضحة خلال الفترة المقبلة، تهدف إلى حلحلة الملف وفتح المجال أمام الكيانات التي تعمل في إدارة المحافظ بهدف التسهيل على العملاء، لاسيما العملاء الأجانب التي يصعب عليهم الحضور إلى الكويت لإنهاء مثل هذه الأمور التي تعرقل عملية جذب المستثمرين الأجانب إلى بورصة الكويت.

وأضافت أن الشركات المساهمة المؤسسة بالكويت أو خارجها والأشخاص الاعتباريين المرخص لهم من قبل الجهات الرقابية في البلاد أو في دولة أجنبية غير ملزمين بتوقيع نموذج التفويض في التداول المعد من قبل المقاصة كون القواعد المنظمة نصت على استثناء الشركات المساهمة والأشخاص الاعتباريين المرخص لهم من هيئة أسواق المال.

وبحسب القواعد المعمول بها، استثنى الشركات المساهمة والأشخاص المرخص لهم بشكل مطلق، ولم يذكر أن الاستثناء ينطبق على الشركات المساهمة الكويتية والأشخاص المرخص لهم من قبل هيئة أسواق المال حصرا.

> «المقاصة» تشترط توكيلاً خاصاً ونموذجاً معتمداً يقوم المستثمر الأجنبي بتجديده كل 12 شهراً
>
> شركات الاستثمار ترى الشروط الجديدة تعجيزية وتطلب فتح مدة التجديد دون حد أقصى
>
> مطالبات بتقديم طلب التفويض مباشرة من شركة الاستثمار لـ «المقاصة» بدلاً من شركة وساطة

إلى 23 يوليو الجاري

«البترول الوطنية» تمدد فترة التأهيل لبيع مصفاة الشعيبة

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن شركة البترول الوطنية الكويتية قررت تمديد باب إبداء الرغبة بالمشاركة في المزاد إلى 23 يوليو الجاري بدلا من 11 يوليو وذلك لإعطاء الفرصة لأكبر عدد من الشركات العالمية المشاركة في التأهيل.

وقالت المصادر انه بناء على التمديد فإن «البترول الوطنية» حددت تاريخ 19 نوفمبر 2018 موعدا لتقديم العروض المالية للشراء، على أن يتم تقييم العروض وأخذ موافقات مجلس إدارة الشركة ومؤسسة البترول خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018.

وأشارت إلى انه سيتم إخطار الشركة صاحبة أفضل سعر لتنفيذ عملية الشراء خلال شهر يناير 2019.

«الأهلي كابيتال» يطرح صندوقاً برأسمال 300 مليون دينار للاكتتاب

وافقت هيئة أسواق المال لشركة أهلي كابيتال للاستثمار على تأسيس صندوق الأهلي الدولي متعدد الأصول القابض على أن يتم طرح الصندوق للاكتتاب العام برأسمال متغير، وتبلغ حدوده من 5 ملايين دينار كحد أدنى إلى 300 مليون دينار كحد أقصى بقيمة اسمية قدرها 10 دنانير للوحدة الواحدة، والحد الأدنى للاشتراك في الصندوق للمشترك الواحد هو 500 دينار ويسمح بالاشتراك بمضاعفات الخمسين دينارا.

ويطرح للاكتتاب 30 مليون وحدة أي بواقع 300 مليون دينار ويجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن مبلغ 250 ألف دينار أو ما يعادلها في العملات الأخرى، ولا يجوز أن يتصرف في تلك الوحدات أو يستردها طوال مدة إدارته للصندوق.

تبلغ مدة الصندوق 10 سنوات، تبدأ من تاريخ الإنشاء وتجدد تلقائيا لمدة مدد أخرى مماثلة بعد أخذ موافقة جهة الإشراف.

طلبات متزايدة من المؤسسات بعد «التفنيشات» الأخيرة

شركات تحصيل الأموال تطارد وافدين بمديونية 600 ألف دينار

محمود فاروق

يظن البعض أن خروجهم من الكويت دون تسديد بعض المستحقات عليهم قد ينتهي بمجرد إقلاع الطائرة من مطار الكويت وخاصة في حالة المبالغ النقدية الصغيرة، ولكن الأمر اختلف فالمطاردات في حالة المبالغ الصغيرة أصبحت تتم بشكل مختلف عن الطرق التقليدية التي تستخدمها المؤسسات والشركات وحتى الأفراد من قبل. وتقوم بعض الشركات المتخصصة بالعمل على تحصيل تلك الأموال نيابة عن الغير من خلال ممثلين قانونيين لها في الدول التي يزداد فيها عدد الأفراد الهاربين دون سداد تلك المستحقات. ويقول رئيس مجلس إدارة شركة «أتعابي» لتحصيل أموال الغير مرزوق الشريكة لـ «الأنباء» إن شركته تلقت طلبات تحصيل أموال تصل قيمتها الى 600 ألف دينار وهي مديونية تابعة لأفراد خلال الفترة الأخيرة بشكل متزايد. وشهدت الكويت على المستويين الحكومي والخاص موجة من التفنيشات للوافدين خلال الفترة الأخيرة على اثر توجهات الحكومة لإعادة هيكلة جهاز العاملين بالجهات والمؤسسات لزيادة نسبة الكويتيين وكذلك مناشدة القطاع الخاص للالتزام بنسب التكويت خلال الاشهر الماضية.

مرزوق الشريكة

وذكر الشريكة أن شركته تقوم بالتحصيل لصالح الغير لمستحقاتهم المالية وخاصة خارج البلاد والتفاوض مع عدد من الممثلين القانونين للشركة ببعض الدول العربية والأجنبية لمطاردة كل من عليه التزامات مالية حتى يسترد ما عليه من أموال.

وأوضح أن «أتعابي» تقدم خدمة تحصيل أموال الورثة وتقدم خدمة حصر التركة والقسمة الشرعية لبيان نصيب كل وارث طبقا لقانون الأحوال الشخصية الكويتي وتتميز خدمة تحصيل أموال الورثة بطابع خاص وسري بحيث تجنب الورثة اللجوء للمحاكم في حال وجود نزاع أو خلاف بين الورثة وتتركز خدمة تحصيل أموال الورثة بأن تكون الشركة الوسيط بين الورثة وعمل التسويات وحل النزاعات الأسرية بطابع سري خاص وودي.

الاعتماد على إيرادات النفط فاقم المشكلة ورسخ غياب التنويع

معدل نمو الاقتصاد الكويتي.. خارج السيطرة

المحلل المالي

يعكس التوزيع القطاعي للناتج المحلي للكويت المشكلة الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها البلاد وهي عدم التنوع والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة (يمثل أكثر من 80٪ من الايرادات) حيث يتحرك الناتج المحلي للكويت وفقا لأسعار النفط العالمية وهكذا موازنة الدولة التي لا تنتعش الا في سنوات فورة النفط وبانخفاض اسعاره يظهر العجز، ولهذا يبقى معدل نمو الاقتصاد الكويتي محكوما عليه وفقا لأسعار النفط في الأسواق العالمية والتي يتهدد مستقبلها بالعديد من العوامل كالطاقة المتجددة وتطور تكنولوجيا التنقيب عن النفط الصخري وغيرها من عوامل السوق بعيدا عن أيدي الحكومات المتعاقبة التي اثرت السلامة ولم تقدم محاولة جادة لتنويع النشاط الاقتصادي بما يحقق تنمية مستدامة بعيدا عن الاعتماد على الايرادات النفطية التي ادمنها الاقتصاد الكويتي على مدار عقود مضت.

ويبقى الأمل في تحقيق تنمية اقتصادية من خلال مشروعات خطة التنمية الاقتصادية 2035 والتي تستهدف تحول الكويت لمركز مالي ولوجيستي عالمي من خلال استغلال الامكانات الاقتصادية الكبيرة للاقتصاد الكويتي الذي يمتلك سواحل وجزرا وموقعا جغرافيا متميزا.

ويتبين من تحليل ومقارنة هيكل الاقتصاد الكويتي ما بين سنة 2013 التي سجلت خلالها أسعار النفط ارقاما قياسية فوق مستوى الـ 110 دولارات للبرميل وبمعدل يومي لسعر برميل نفط سلة أوبيك 106 دولارات من جهة وبين العامين الأخيرين حين بلغ المعدل اليومي لسعر برميل نفط أوبيك 50 دولارا و41 دولارا على التوالي وبانخفاض اكثر من النصف عن اسعار 2013، ان الناتج المحلي انخفض من 49,4 مليار دينار لعام 2013 الى 34,5 مليار دينار لعام 2015 ومن بعدها الى 33,5 مليار دينار حلال عام 2016.

اما وقد ارتفع معدل اسعار النفط خلال عام 2017 بنسبة 27٪ فمن المتوقع ان يرتفع الناتج النفطي الكويتي بنسبة 18٪ ليسجل 16 مليار دينار.

أسعار النفط وقيمة الناتج المحلي

ويتبين ايضا وبمقارنة توزيع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية فان مساهمة قطاع النفط والغاز انخفضت من 57٪ في عام 2013 الى 39٪ لعام 2015 ومن بعده الى 35٪ لعام 2016 حيث انخفض الناتج النفطي بأكثر من النصف من 31,3 مليار دينار لعام 2013 الى 15,7 مليار دينار لعام 2015 و13,56 مليار دينار لعام 2016.

وبالتالي لا تقدم يذكر على صعيد تنويع النشاط الاقتصادي والقاعدة الإنتاجية للناتج المحلي الاجمالي. فقطاع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خدمات التعليم والصحة والرعاية السكنية والدعم لاسعار السلع والخدمات الرئيسية من نفط وماء وكهرباء ارتفعت مساهمتها من 14,6٪ لعام 2013 الى 21,5٪ لعام 2015 ومن ثم الى 23٪ لعام 2016 وبالتالي ارتفعت قيمة الخدمات العامة في الناتج المحلي الاجمالي الى 9 مليارات دينار لعام 2016 (ثاني اكبر قطاع في اقتصاد الكويت بعد النفط) بالمقارنة مع 8 مليارات دينار لعام 2013.

مساهمة القطاع المالي

اما قطاع المؤسسات المالية فقد ارتفعت مساهمته من 5,8٪ لعام 2013 الى 8,9٪ لعام 2015 ومن ثم الى 9,4٪ لعام 2016 حيث بلغت قيمة القطاع المالي خلال عام 2016 حوالي 3,66 مليارات دينار صعودا من 3,19 مليارات دينار خلال عام 2013.

فالقطاع المالي لاتزال قيمته اقل بكثير في الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مستويات قياسية حققها حين بلغ حوالي 4,7 مليارات دينار قبل الأزمة المالية في 2008.

بالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط والناتج النفطي الا ان القطاع العام متمثلا بالنفط والغاز والخدمات الحكومية لايزال يساهم بنسبة 58٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016 للكويت هبوطا من 70٪ لعام 2013. اما قطاع العقارات فقد ارتفعت مساهمته من 5٪ الى 7,6٪ خلال الفترة ذاتها. اما القطاعات التي يعتمد عليها في تنويع الاقتصاد كقطاعات الصناعات التحويلية والنقل والتخزين والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والسياحة فمساهمتها الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي لاتزال قيمتها مجتمعة عند 9,63 مليارات دينار بحصة 25٪ من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع 9,5 مليارات دينار لعام 2013 حيث بلغت نسبة مساهمتها في تلك السنة 17٪.

> خطة التنمية 2035 طوق نجاة لخروج الاقتصاد الكويتي من دائرة النفط المفرغة
>
> مساهمة قطاع النفط انخفضت إلى 35٪ من الناتج المحلي

دول الخليج على درب الطاقة المتجددة

محمود عيسى

في تحليلها للفرص المستقبلية للطاقة المتجددة في المنطقة، قالت مجلة ميد في مقال بقلم الرئيس التنفيذي لشركة اكوا باور راجيت ناندا إن الاتجاه الوحيد الأكثر أهمية الذي اتسم به قطاع الطاقة خلال السنوات القليلة الماضية هو ظهور الطاقة المتجددة ضمن مكونات ومصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا، ومنها إلى حد كبير الطاقة الشمسية الكهروضوئية بالاضافة الى الطاقة الحرارية الشمسية وطاقة الرياح، حيث حددت حكومات خليجية عديدة أهدافا طموحة في هذا المجال أدت إلى تسارع وتيرة عمليات بناء وتعميم برامج الطاقة المتجددة إلى جانب التكافؤ الواضح في اداء الشبكات.

وقال الكاتب إن أحد الاتجاهات الرئيسية الحاسمة على صعيد الطاقة المتجددة في جميع أنحاء منطقة مينا يتمثل في مفهوم «التوطين» و«استخدام المنتج المحلي»، ومن الأمثلة على ذلك الشروط الصارمة التي وضعتها السعودية لاستخدام المنتجات المحلية في برنامج للطاقة المتجددة لتعزيز الطاقات الانتاجية الصناعية وخلق فرص العمل. وتوقع الكاتب ان تتم دراسة خصخصة الأصول الحكومية وتسييلها على نحو أكثر جدية خلال السنوات القليلة المقبلة، في حين تتدارس الحكومات والموردين جدوى تقليص الملكية الحكومية في ضوء استمرار أسعار النفط بين الانخفاض والاعتدال، الأمر الذي فرض تحولا استراتيجيا على مستوى الحكومات في منطقة مينا نحو مشاركة أكبر للقطاع الخاص مصحوبا بحملة لتعزيز الكفاءة وجذب الاستثمارات العالمية. وتوقع الكاتب زيادة في خصخصة الأصول العامة وتفكيك المبادرات الحكومية في منطقة مينا على المدى المتوسط. في هذا السياق، فان الدول تصبح بحاجة للتعامل مع عدد كبير من الجهات المعنية وتوحيد المبادئ الأساسية عبر معاملات متعددة.

وتتمثل الخطوة الضرورية الأولى في إنشاء وحدات شراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد واضح للسلطات والمسؤوليات عبر مختلف الكيانات المعنية، بما في ذلك الوزارات والشركات المعنية بالطاقة، فضلا عن وضع أطر لنظام الامتياز على نحو يعكس حقائق السوق. وانتهى الكاتب الى القول إن الخصخصة وتسييل الأصول الحكومية يتيحان القدر الأكبر من الاهتمام الدولي بالسيناريوهات المطروحة حيث يسمح الإطار لمقدمي العطاءات بتعزيز التقييم الداخلي. كما ينبغي ان تكون اي عملية خصخصة واضحة تماما فيما يختص بجودة الأصول، وحالة الامتثال البيئي، والتاريخ التشغيلي، والأهم من ذلك التعامل مع الموظفين الحاليين والموارد في إطار المبادئ التوجيهية لإعادة هيكلة العمالة ومتطلبات التوطين.